إيجاد قانون للموارد المالية لـ« المحليات» لماذا؟؟

> أفرز واقع الممارسة العملية لتجربة السلطة المحلية خلال الثلاثة الأعوام الماضية عدداً من الإشكاليات والصعوبات والاختلالات التي شكلت حجر عثرة أمام بعض الوحدات الإدارية والمختصين، وبالذات فيما يخص تنظيم الموارد المالية للوحدات الإدارية فبرزت أهمية إيجاد قانون للموارد المالية للوحدات الإدارية لتذليل هذه الصعوبات والإشكاليات وتعزيز المنظومة التشريعية لنظام السلطة المحلية واستقلال الموارد وتنميتها على مختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتم إعداد مشروع قانون بهذا الشأن من قبل الجهات المختصة نتعرف على أهم سماته والموجبات التي فرضته وآراء المختصين والمهتمين من خلال سياق السطور التالية:

لقاءات/ محمد دماج - عبدالواسع الحمدي

إشكاليات الازدواج والتكرار أهم موجبات المشروع

● الأخ/ صادق أمين أبو راس -وزير الإدارة المحلية تحدث حول سمات القانون وتتمثل في إلغاء ماهو مسمى حالياً بالموارد المشتركة على مستوى المحافظة نظراً لصعوبة التحصيل والتوزيع وإعادة تصنيفها إلى موارد محلية للمديريات وموارد محلية لصالح نشاط المحافظة أو موارد عامة مشتركة إلى جانب إلغاء بعض الرسوم التي كانت مضافة على بعض رسوم الخدمات بعد أن صار الرسم الأصلي رسماً محلياً وفقاً لقانون السلطة المحلية وإزالة التكرار والازدواج في بعض الرسوم.

وقال: إن مشروع هذا القانون يأتي بعد مرور ثلاثة أعوام على تطبيق نظام السلطة المحلية حيث واجهنا أثناء عملية التطبيق الكثير من السلبيات والإيجابيات مما استدعى عمل مشروع لقانون يعالج عدد من هذه الاشكاليات.

موجبات القانون

● موجبات إعداد مشروع القانون الخاص بالموارد المالية للوحدات الإدارية كثيرة وعديدة ويعتبر عبدالوهاب القراضي -وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع المالية المحلية والرقابة (رئيس لجنة دراسة الرسوم المحلية للوحدات الإدارية) بأن مشروع القانون يأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن البرنامج التنفيذي بالقرارات وتوصيات المؤتمر السنوي الأول للمجالس المحلية والذي تضمن في توصياته عمل قانون يحدد موضوع الموارد المالية للوحدات الإدارية ومنع الازدواجية بما يخدم عملية التنمية بالاضافة إلى صدور بعض القوانين بعد قانون السلطة المحلية بالمخالفة لأحكامه فيما يتعلق بالموارد المالية للوحدات الإدارية لأن آلية تحديد قيم أوعية الرسوم صادرة بقرار بينما الرسوم المخالفة صادرة بقانون، وأن إزالة الازدواج والتكرار في بعض الرسوم والعوائد المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية يتطلب تعديلاً لقانوني السلطة المحلية ومن غير الممكن معالجتها عبر تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن قيم الرسوم المحلية والمشتركة.

أفكار ورؤى

● وأوضح/ عبدالوهاب القراضي أن اللجنة الفنية عملت من خلال عدة محاور لإنجاز مهمتها أهمها الوقوف على طبيعة الاشكاليات التي أفرزها واقع الممارسة في تحصيل الموارد المالية المحلية وإعداد نموذج استبيان وجه لعدد من القيادات المحلية للأجهزة التنفيذية بالوحدات الإدارية تناول طبيعة الموارد المالية ومقترحات إعادة تنظيفها والموارد المقترح إنشاؤها وتلك التي ينبغي إلغاؤها.

وجاءت نتائج الاستبيان بأفكار ورؤى التي أفرزها واقع التطبيق الأمر الذي جعل اللجنة بعد مناقشات عميقة تتجه ليس فقط إلى تلخيص الرسوم المحلية مما شابه من ازدواج وتكرار وإنما إعادة تصنيف بعض الرسوم وفقاً لطبيعتها واستحسنت إعداد مشروع قانون للموارد المالية للوحدات الإدارية وفقاً لعدد من الأسباب أهمها مانصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٣) من دستور الجمهورية اليمنية التي أوجبت أن لايكون إنشاء الرسوم أو تعديلها أو إلغائها إلا بالقانون.

والحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية بإلغاء رسوم فتح المحلات التجارية المنصوص عليها في المادة(٥) من قرار رئيس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م الذي استند إلى النص الدستوري المشار إليه بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب بعض البلدان التي سبقتنا في مجال اللامركزية والتي أفردت للموارد المالية المحلية قوانين خاصة بها.

وخلصت اللجنة إلى صيغة المشروع وعرض على ورشة عمل خصصت لدراسته.

تنظيم للرسوم

وهناك أسباب أخرى فرضت أهمية إعداد مشروع هذا القانون وإشراك الجهات المعنية والشخصيات المهتمة بدراسته والوقوف على مواده وإبداء الملاحظات المطلوبة السديدة وفقاً لما أوضحه/ محمد أحمد مهيوب -الوكيل المساعد بوزارة المالية الذي قال: وزارة المالية ممثلة باللجنة الفنية المكلفة بدراسة الرسوم المحلية للوحدات الإدارية شاركت بإعداد مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى إيجاد قانون للموارد الخاصة بالسلطة المحلية ينظم كل أنواع الرسوم المحلية لأنه أثناء التطبيق العملي للسلطة المحلية ظهرت عدد من الإشكاليات وبعض الاختلالات ولجأت بعض الجهات إلى المحكمة للطعن بعدم دستورية بعض أنواع الرسوم المحلية التي لم يصدر بها قانون وإنما قرار من مجلس الوزراء. وكل ذلك وغيره من الأسباب فرض ضرورة الاتجاه إلى إصدار قانون خاص بموارد السلطة المحلية.

رافد أساسي

● ويعتبر عبدالوهاب الدرة -محافظ ذمار بأن مشروع القانون ذو أهمية بالغة لعملية تحصيل الموارد المالية للمجالس المحلية والتي تعتبر رافداً أساسياً لتنفيذ المشاريع التنموية في المديريات. ولاشك أن هناك عدد من الملاحظات الإيجابية لإثراء هذا القانون وقد أحسنت وزارة الادارة المحلية عندما جمعت المعنيين من السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية كالضرائب - والواجبات الزكوية لمعرفة ملاحظاتهم على هذا القانون قبل أن يحال مشروع قانون الموارد المالية إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب وتأتي أهمية المناقشات حول هذا المشروع لأن المختصين أيضاً حاضرين في المناقشات إلى جانب عدد من المحافظين والذين وجدنا ملاحظات قيمة لهم حول هذا القانون وإمكانية تطبيقه.

عدالة التوزيع

● محمد عبدالله الحرازي -محافظ محافظة حجة تحدث حول أهمية القانون فقال: عالجت بعض بنوده الصعوبات التي تواجهها بعض المحافظات فيما يتعلق بالإيرادات فهناك محافظات تتحصل على إيرادات على حساب محافظات أخرى .. أما حول إيرادات الموانئ والمطارات أو بالأخص إيرادات ضريبة القات. فالمشكلة في هذا الجانب أن هناك محافظات تقوم بزراعة القات على حساب مخزونها المائي .. فنحن في حجة بحاجة إلى بناء حواجز وسدود لتغذية المخزون المائي الذي نستنفذه زراعة القات.

وفي نفس الوقت لانستفيد أو نحصل على ضريبة زراعة هذا المحصول (القات).

وأضاف: إنه تم اقتراح أن تكون هناك نسب للمحافظات التي تزرع القات والأخرى للمحافظات التي تستهلك القات، ليكون هناك نوع من العدالة في الموارد، وهذا ماتضمنته بعض بنود القانون لأن كافة المحافظات ستستفيد مالياً من الموارد المحلية.

● عبدالله محسن ضبعان -أمين عام المجلس المحلي لمحافظة عمران قال من جانبه:

- نرى في القانون العدل إن شاء الله حيث هناك محافظات فقيرة في مواردها وأخرى عكس ذلك فهذا القانون يراعي هذا الجانب بحيث تستفيد كافة المحافظات من الموارد المحلية المختلفة. فمثلاً هناك محافظات تنتج القات ولا تستفيد منه لأنها تبيعه في محافظات أخرى فالعوائد تستفيد منها المحافظة المستهلكة .. فالقانون في الحقيقة راعي هذا الجانب بحيث تكون كافة المحافظات مستفيدة من الموارد المالية سواء المحافظات المنتجة أو المستهلكة.

وألمح عبدالله ضبعان إلى أن القانون سيواجه بعض الصعوبات أثناء المراحل الأولى للتطبيق إلا أنه استبشر بالقانون ومع مرور تطبيقه وأنه سيلمس الجميع فوائده في المستقبل القريب.

تذليل الصعوبات

ولاشك أن مشروع قانون الموارد المالية للوحدات الإدارية يمثل أحد المكونات الهامة في المنظومة التشريعية لنظام السلطة المحلية، ويؤكد محمد السراجي من المعهد الوطني للعلوم الإدارية فضلاً عن ذلك أن أهمية قانون الموارد الالية تبرز من كونه سيدفع بنظام السلطة المحلية ليصبح نظاماً واقعياً يحقق أهداقع ويزيل كافة الصعوبات التي تواجه مشروعات التنمية المحلية بشكل عام.

ويضيف: مشروع القانون الذي تم مناقشته أكدت معالمه التي تحددت ضرورة إصداره ليكون بمثابة مرجعية مالية توازي الجانب النظري والتطبيقي للسلطة المحلية لذلك فإن التوجه نحو نظام محلي متكامل وغير منقوص قد أصبح رغبة ساسية واجتماعية واقتصادية بدأت منذ إصدار القانون رقم(٤) المشتمل على مفهوم السلطة المحلية ومكوناتها القانونية والتنظيمية، والاهتمام بهذا الموضوع قد حقق غايته المتمثلة بضرورة دعم نظام السلطة المحلية بالمال الذي يعتبر عصب الحياة ذلك أن استغلال المواد المالية وتنميتها سوف يعزز نجاح تجربة السلطة المحلية على مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ماتهدف إليه القيادة السياسية التي أولت اهتماماً بالغاً في تكريس نظام اللامركزية الإدارية وتوسيع المشاركة الشعبية على أكثر من مستوى من مستويات العمل المحلي..

● ويشير السراجي إلى أن تأسيس نظام مالي محلي تتشكل قواعده من خلال قانون مالي للموارد المالية تنظم آلية التحصيل وطرق وأساليب الاستخدام للموارد وتمويل المشروعات سوف تجعل الأمل قائماً فيما إذا صدر هذا القانون في تعزيز واستكمال بنية السلطة المحلية حيث لم يتبق إلا بذل بعض الجهود في جوانب البنية المؤسسية على مستوى بعض المحافظات والمديريات.

إثراء

الشهر الماضي خصصت ورشة عمل لمناقشة هذا المشروع وصفها قاسم علي عاطف- مدير عام الإصحاح البيئي بوزارة الأشغال العامة والذي شارك بها أنها عملية تجميع لثراء مواد مشروع القانون وتنظيم وتجميع للموارد المحلية إلى الجهات من خلال قانون واحد يسهل عملية توزيعها وتداولها وتوحيدها في جميع المحافظات وإعطائها صيغة قانونية حماية للعاملين بالمجالس المحلية والتعرف على إمكانيات الوحدات الإدارية التي على ضوئها تستطيع تحديد برامجه وخططها التنفيذية..

لقد أثيرت خلال ورشة العمل عدد من الآراء والملاحظات ويعتقد عبدالهادي محمد الخضر -مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة الحديدة أن المهم هو تعزيز اللامركزية وهناك كثير من المواد والفقرات القانونية التي تعزز هذا الاتجاه.

ورغم الاختلاف حول بعض القضايا إلا أن كل الآراء صبت بما يتلاءم والأهداف المتوخاة من الورشة .. بينما يرى محمد عبدالله الميثالي -مدير عام مكتب وزارة المالية بمحافظة الحديدة أن مشروع القانون تضمن بعض الواد التي قد تتعارض مع مضمون قانون السلطة المحلية الهادف إلى تعزيز اللامركزية المالية والإدارية.

● وعكس ذلك يؤكد/ عبدالله السنحاني - مدير إدارة السلطة المحلية برئاسة الوزراء أن مايشاع حول مسألة تعارض بعض مواد مشروع قانون الموارد المالية للوحدات الإدارية به مع اللامركزية وقانون السلطة المحلية غير صحيح حيث اعطى صلاحيات كبيرة في كل الجوانب بمافي ذلك تنفيذ المشاريع وغيرها..

إصدار القانون حل للصعوبات وترسيخ لعدالة توزيع الموارد المختصون: القانون سيعمل على تنمية الموارد المحلية

الاهتمام بالعامل اهتمام بالتنمية الإنتاجية

الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

تأملات

محمد العريقي

سوء تغذية ومبذرون

■.. لو تلقي نظرة على المخلفات التي تتكوم قبل رفعها إلى مقالب القمامة سنجد معظم محتواها من المواد الغذائية.

فمعظم الأسر تلقي بكميات من الأطعمة بعد كل وجبه والسبب ان الذي يعد ويجهز يكون دائما اكثر من الحاجة.

ومع ذلك لايخلو أصحابها من أمراض سوء التغذية .

فالعبرة ليس بكمية الطعام الذي يعد دائما بنوعيته وطريقة اعداده وتقديمه وهو ماتفتقر اليه الكثير من الأسر.

في الدول المتقدمة التي تعيش الرفاهية والترف لايمكن ان يعد بهذه الكميات والطريقة العشوائية كما يتم في مجتمعاتنا.

واذا دعاك احدهم الى عزومة فان مضيفك سوف يسألك مسبقا أي نوع من الاطعمة تحب ان تأكل وأي فاكهة وأي نوع من الحلوة تتذوقها بعد تناولك وجبة الطعام وهذه الاسئلة ضرورية قبل ان يدعوك الى مائدة الطعام.

وعندما تجلس في مقعدك ويضع الصحن أمامك ستشاهد قطع الطعام قد جهزت بالعدد وماعليك الا ان تلتقط قطعتك وتلتهمها تماما ومن المعيب جدا ترك بقايا في الصحن لانه كان من المفروض أن تنبه انك لن تأكل الكثير وبنفس الوقت لايجوز ان تلتقط قطعة اخرى لانه كان من الممكن ان تنبه انك ستحتاج الى المزيد.

نحن لانريد ان تعد موائدنا بهذه الصرامة وليس من شيمة العرب ان يوجهوا اسئلة ويتلقوا الاجابة من ضيوفهم حول انواع الاطعمة ومستوى فراغ بطونهم ولكن علينا ان نكون موضوعيين وعقلاء في تجهيز الموائد فنتجنب التبذير والاسراف والبذخ.. فالله لايحب المسرفين.. واذا كان هناك فائض فعلينا ان نبحث كيف نصرفه للمحتاجين بطريقة نظيفه تليق بالانسان المحتاج .

العالم ليس ضدنا

إبراهيم بن عبدالله المعمري

■.. نتصور أحيانا ان العالم لم يعد كما كان قبل سنوات قليلة مضت، ونتصور أكثر ان موازين القوى تتجه بعيدا عن العرب، لكن مهلا.. الصورة ليست بهذه الحدة، فلا يزال في العالم وعلى نطاق واسع من يؤيد قضايا العرب وعلى رأسها قضيتهم الاولى.

في أوروبا مثلا.. التأييد للفلسطينيين لا يزال قويا في وجه الانحياز الامريكي لاسرائيل. فتصريحات رئيس دولة مؤثرة مثل فرنسا تعكس ثبات الموقف الاوروبي الداعم للحق الفلسطيني الذي يرتكز على شرعية القرارات الدولية.

أغلب دول الاتحاد الاوروبي مع الحق الفلسطيني، حتى بريطانيا المؤيدة على طول الخط للسياسة الامريكية لا تخفي كل مرة اختلافها مع الامريكيين حول انحيازهم لاسرائيل.

هذا الدعم الدولي المتبقي يحتاج الى تحرك واضح فلسطيني وعربي لتعزيزه فالصمت قد يؤدي الى فقدان ما تبقى من دعم لقضيتنا الاولى.

لكن الأهم.. هو ان تبقى المعنويات عالية.. بأننا لم نخسر كل شيء على صعيد القضايا المصيرية. هذه المعنويات تكفي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة.. وإذا انهارت فإن ما تبقى لنا من سنوات المحنة سيصبح فريسة سهلة للهجمات الشرسة القادمة من أعالي البحار.

من مواقف أوروبا الاخيرة.. يتضح انه ليس كل العالم ضدنا، وضد كل ما هو عربي.. وعلينا ايجاد طريقة لتعاون أكثر مع الدول التي نتفق معها.